قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) باستخدام منهجية (Engle–*Granger*)

م.د. رشا خالد شهيب **م.د. اسراء عبد فرحان** **م.د. شيماء فاضل محمد**
جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد
hatam_karem@yahoo.com

الملخص

لقد تناول هذا البحث مسالة مهمة جدا وهي تزامن العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري العراقي اذ ظهرت هذه المشكلة منذ الثمانينات من القرن الماضي وذلك بسبب الحروب التي خاضها العراق والتي نتجت عنها جملة من الاختلالات الهيكلية اصابت المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراقي يفترض البحث وجود علاقة بين العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري لا يمكن تحديدها . كما يهدف البحث الى تسليط الضوء على ظاهرة العجز التوأم بصورة عامة واهم الاسباب المؤدية لهذا العجز فضلاً عن تحليل هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي وقياس اثرها بالاعتماد على المنهج الكمي من خلال الجانب التطبيقي باستخدام منهجية (Engle–Granger causality) امتدت حدود البحث الزمنية ما بين (١٩٨٠– ٢٠١٨) كما توصل البحث هناك العديد من الاسباب التي ادت الى ظهور العجز التوأم في العراق تاتي في مقدمتها الحروب التي خاضها العراق والتي انهكت المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراقي .

١– يعتمد العراق بشكل مباشر على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة من جانب ويعتمد الميزان التجاري بشكل مباشر على الصادرات النفطية من جانب اخر لهذا يعتمد تزمن العجزين على القطاع النفطي .

٢– لم يثبت صحة منطق الفرضية من خلال الجانب التطبيقي اي لا توجد هناك علاقة سببية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري .

Abstract

This research has treatment a very important problem and is concurrence in both public budget deficits and trade deficits this problem emerged as Iraqi since the ١٩٨٠s because of the Iraq war, which resulted, collection , structural imbalances for economy Search assumes Iraqi relationship between public budget deficits and trade deficits cannot be selected. search also aims to caveat the phenomenon of twin deficit in general the most important reasons for this deficit in addition to analyze this phenomenon in the Iraqi economy and measure its impact based on quantitative methodology through practical side using a methodology (causality Engle-Granger) stretched the limits of Research of time between (١٩٨٠-٢٠١٨) research also reached several conclusions and recommendations of the most important ones.

١- There are many reasons that led to the emergence of the twin deficit in Iraq comes on top of which Iraq fought wars which touch the major joints of the Iraqi economy.

٢- Iraq depends directly on oil revenues to finance the general budget by the trade balance depends directly on oil exports by another because it depends on the existence public budget deficits and trade deficits on oil sector.

٣- prove the hypothesis logic through the applied side which no causal relationship between public budget deficit and trade deficit.

تعتمد اغلب دول العالم على أدوات السياسة المالية ومنها (الإيرادات ، النفقات) لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ففي معظم الحالات تزداد نسبة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وذلك من اجل سد متطلبات الأنفاق الاستثماري والاستهلاكي أو تنخفض نسبة الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة لحدوث نقص في الموارد المالية فيحدث عن ذلك عجز في الموازنة العامة . في نفس الوقت يعد ميزان المدفوعات احد اهم أدوات السياسة التجارية لما يتضمنه من حسابات جارية وتحويلات مالية وغيرها التي تجري بين البلد والبلدان الأخرى من خلال التجارية الخارجية حيث يتضمن عدة حسابات ومنها الحساب الجاري الذي يشمل كافة المعاملات الاقتصادية (الصادرات ، الاستيرادات) التي تقع بين جهات مقيمة وأخرى غير مقيمة فعندما تزداد الاستيرادات عن الصادرات يحدث عجز في الحساب الجاري وان تزامن عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يسمى (العجز التوأم) .

ظهر مصطلح العجز التوأم أو المزدوج خلال الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في الموازنة العامة تزامن مع عجز في الحساب الجاري إذ يعد هذا الموضوع من المواضيع المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي إذ يربط ما بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة التجارية بمعنى أخر أن تغير احدهما يؤثر في المتغير الأخر إذ ينتج عنهما اختلالات هيكلية في معظم مفاصل الاقتصاد الوطني .

وبما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل مباشر على تصدير النفط الخام في تمويل الموازنة العامة لذا يعتمد العجز في الموازنة العامة على الصادرات النفطية بالاضافة الى اعتماد الميزان التجاري بشكل مباشر على الصادرات النفطية ايضاً لقد تعرض الاقتصاد العراقي منذ عام ١٩٨٠ إلى ظاهرة العجز في الموازنة العامة رافقه عجز في الحساب الجاري نتيجة للحروب التي خاضها في الثمانينات والتي أدت إلى زيادة النفقات من جهة وتقليل الصادرات من جهة أخرى ناهيك عن الحصار الاقتصادي الذي فرض عام ١٩٩٠ والذي بموجبه توقفت الصادرات النفطية وزاد العجز المزدوج .

اما بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من تحسن وضع الموازنة العامة الا ان العجز كان السمة البارزة في تقديرها وذلك بسبب زيادة النفقات العامة بشكل كبير يفوق حجم الزيادة في الايرادات العامة . اما بخصوص الميزان التجاري فقد تحسن وضعه وذلك بسبب زيادة

الصادرات النفطية من جهة وارتفاع اسعار النفط الخام من جهة اخرى على الرغم من زيادة الاستيرادات بشكل كبير .

مشكلة البحث :

عانى الاقتصاد العراقي من مشكلة العجز التوأم منذ عام ١٩٨٠ ، إذ إن عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري يعكس طبيعة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خصوصاً وانه يعتمد بشكل مباشر على تصدير النفط الخام من اجل تمويل الموازنة العامة، من جانب وارتفاع حجم الاستيرادات من جانب أخر .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة سببية بين الموازنة العامة والحساب الجاري اذ تختلف هذه العلاقة في الأمد القصير عنها في الأمد الطويل كما تختلف طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها دول العالم .

أهداف البحث :

يهدف البحث بالدرجة الأساس إلى تحديد اثر العلاقة المتبادلة بين عجزي الموازنة العامة والحساب الجاري في العراق، كما يهدف إلى تحقيق :-

١- توضيح مفهوم وتطور العجز التوأم حسب وجهة نظرالمدارس الاقتصادية .

٢- تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق .

٣- تحليل الحساب الجاري في العراق .

٤- قياس اثر العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث بمسالتين الأولى أهمية دراسة الموازنة العامة باعتبارها المركز المالي الذي يعبر عن متطلبات الأنفاق الاستثماري والاستهلاكي والثانية دراسة الحساب الجاري باعتباره من المؤشرات الخارجية والذي يمثل طبيعة التجارة الخارجية للبلد بالاضافة الى قياس اثر العلاقة بين عجز الموازنة من ناحية وعجز الحساب الجاري من ناحية أخرى .

منهجية البحث :

من اجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضية تم الاعتماد على منهجيتين هما (المنهج الاستقرائي) من خلال دراسة مؤشرات البحث وتحليلها تاريخياً للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨) واستقراء اهم العوامل التي أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة والحساب الجاري والمنهج الثاني (المنهج الكمي) من خلال أساليب الاقتصاد القياسي لدراسة العلاقة السببية بيت متغيرات

البحث عبر منهجية (causality Engle– Granger) باستخدام برنامج (EViews ٩)

حدود البحث :تتقسم حدود البحث إلى قسمين هما

١– الحدود الزمنية : تمتد الدراسة للمدة (١٩٨٠– ٢٠١٨)

٢– الحدود المكانية : دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري العراقي .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث الاول (مفهوم وتطور العجز التوأم) تطرق الى اهم المفاهيم النظرية لمفهوم العجز التوأم وتطوره التاريخي وبيان مفهوم كل من العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري . والثاني (العجز التوأم حسب وجهة نظر المدارس الاقتصادية) تطرق الى تطور مفهوم العجز التوأم واراء المدارس الاقتصادية . اما الثالث (تحليل العجز التوأم في العراق للمدة (١٩٨٠– ٢٠١٨) تطرق الى الجانب التحليلي لتطور عجز كل من الموازنة العامة والميزان التجاري لمدة الدراسة . اما الرابع (التحليل القياسي للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في العراق للمدة (١٩٨٠– ٢٠١٨) تطرق الى توصيف الانموذج القياسي للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري وتقدير الانموذج وقياس السببية .

المبحث الأول

مفهوم وتطور العجز التوأم

منذ عقد السبعينات من القرن الماضي اخذ مفهوم العجز التوأم أو العجز المزدوج في الموازنة العامة والميزان التجاري يظهر بشكل تدريجي في معظم البلدان المتقدمة والنامية ألا أن الاهتمام بهذا الظاهرة وتحديد أسبابها بدا في عقد الثمانينات عندما اخذ الاقتصاد الأمريكي يعاني من تزامن العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري حيث اطلق حينها تسمية (العجوزات التوأمية) على هذه الظاهرة لوصف حالة الانتقال بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وفي عقد التسعينات واجهت بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا والسويد حالات مماثلة واستمرت هذه الظاهرة ليومنا هذا ألا أن الاقتصاديات النامية هي أكثر الاقتصادات شيوعاً لتوسع العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، إذ حازت دراسة العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري على اهتمام كبير وواسع من قبل الاقتصاديين وانصب الاهتمام على أسباب الخلل والقصور في الموازنة العامة والحساب الجاري وكيفية إعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي .[١]

ويعرف العجز التوأم بأنه العلاقة المباشرة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الميزان التجاري، وهذا ما يسمّى بتوأمة العجزين إذ بدا الاهتمام بدراسة هذين العجزين في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، ففي الدول المتقدمة استهدفت هذه الدراسة بين العجزين لتحديد فعالية السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية . أما في الدول النامية انبعث الاهتمام بين العجزين بالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة .[٢] لذا يمكن أن نتعرف على العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري :-

١- **العجز في الموازنة العامة :-** تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً مهماً في الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ تعتبر بمثابة الخطة المالية للدولة والتي ترمي إلى إشباع الحاجات العامة وهي تعكس مجمل النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني تتضمن الموازنة العامة تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة عادة سنة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتُجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الخطط التنموية التي ترسمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للبلد .[٣]

في بعض الحالات تزيد النفقات عن الإيرادات العامة فيحدث العجز والذي يعد من المصطلحات الأكثر شيوعاً في المالية العامة خصوصاً في الدول النامية وهو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات. العامة ويعرف العجز بانه (زيادة النفقات عن الإيرادات العامة نتيجة لزيادة الاحتياجات العامة) .[٤] وهناك عدة مفاهيم للعجز في الموازنة العامة منها :-[٥]

أ- العجز الجاري :- وهو يعني زيادة النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية .

ب- العجز الكلي :- وهو يعني العجز في أجمالي النفقات عن أجمالي الإيرادات العامة .

ج- العجز التقليدي :- وهو يعني زيادة النفقات عن الإيرادات العامة باستثناء المديونية الخارجية

د- العجز التشغيلي :- وهو العجز الذي يأخذ بنظر الاعتبار الفوائد التي تدفع لغرض تصحيح التضخم .

هـ- العجز الشامل :- والذي لا يكتفي بالعجز في النفقات عن الإيرادات العامة وإنما يقيس العجز في موازنة الحكومات المحلية والمؤسسات المركزية واللامركزية والهيئات العامة والخاصة .

و- العجز الهيكلي :- وهو العجز الذي يستبعد اثر العوامل الطارئة والمؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة .

٢- **العجز في الحساب الجاري :-** تعد السياسة التجارية احدى اهم السياسات الاقتصادية والتي تستعين بها الحكومة لرسم سياستها التجارية والمتعلقة بعلاقتها مع العالم الخارجي ويعد ميزان المدفوعات احد اهم أدوات السياسة التجارية وذلك لأنه يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يمكن تعريفة بانه سجل محاسبي منظم يستند إلى كافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة) .[٦] واهم حساب في ميزان المدفوعات هو الحساب التجاري والذي يمكن تعريفه بانه (سجل لقيمة الصادرات والاستيرادات وجميع البضائع والأشياء المستوردة والمصدرة) .[٧] كما يعرف بانه (رصيد العمليات التجارية من السلع والخدمات) كما يمكن أن يكون رصيد الميزان التجاري سالباً (العجز التجاري) إذ زادت الاستيرادات عن الصادرات ويمكن ان يكون موجباً (الفائض التجاري) إذ زاد الصادرات عن الاستيرادات .[٨]

المبحث الثاني

العجز التوأم حسب وجهة نظر المدارس الاقتصادية

اختلفت وجهات النظر التي تفسر وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري (العجز التوأم) حسب أراء المدارس الاقتصادية فمنهم من يرى عدم الترابط بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري ومنهم من يؤكد وجود توأمة بين العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري إذ يمكن توضيح هذه الآراء من خلال :-

أولاً :- أراء المدرسة الكلاسيكية :- يرى الاقتصاديون الكلاسيك عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري وذلك لان الموازنة العامة تتصف بالتوازن ولا يمكن أن يكون هناك فائض أو عجز وذلك لعدة أسباب من ضمنها أن لا يتخطى دور الدولة مفهوم الدول الحارسة وتتحدد وظائفها بالأمن والدفاء والقضاء أي أن يكون دورها حيادياً كما أن أيمانها بمبدأ قانون ساي العرض يخلق الطلب أو يساويه يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد .[٩] كما ادعت المدرسة الكلاسيكية بمبدأ التوازن التلقائي في الميزان التجاري وان حدث هناك خلل أو عجز فانه لابد أن يعود إلى حالة التوازن بشكل تلقائي دون الحاجة التي التدخل الحكومي وذلك بسبب حرية التجارية الدولية وعدم فرض قيود على حركة التجارة

بهدف الحصول على اكبر كمية من الذهب وان ثروة الدولة تقاس بما لديها من ذهب بالإضافة إلى الثروة الحقيقية وقدم الكلاسيك نظريات عديدة في التجارة الدولية ووضحوا النقاط الأساسية التي يمكن عندها قيام التجارة بين الدول .[١٠]

ثانياً :- أراء المدرسة الكينزية :- تدعي المدرسة الكينزية وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري وهذا ما يسمى (توأمة العجزين) فعجز الحساب الجاري متغير داخلي في حين عجز الموازنة العامة متغير خارجي . بعد الأزمة العالمية الكبرى عام ١٩٢٩ أصبحت أراء المدرسة الكلاسيكية غير مجدية لحل الظروف التي أحاطت بتلك الأزمة فقد وجدت المدرسة الكينزية أن حالة الاستخدام الكامل غير متحققة وان العرض لا يخلق الطلب وان المشكلة في نقص الطلب الفعال وان حالة توازن الموازنة غير موجودة إذ برزت فكرة العجز المقصود لمعالجة الاختلال في التوازن العام للاقتصاد وان الموازنة أصبحت من اهم الوسائل لتدخل الدولة لمعالجة الاختلالات المشاكل والاختلالات الهيكلية واصبح مفهوم المالية المتدخلة يأخذ دور مهم في السياسة المالية .[١١] بعد الحرب العالمية الأولى أخذت النفقات العالمة تزداد بسبب الأنفاق العسكري وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي من جهة وانخفاض الإيرادات العامة من جهة أخرى مما اضطر الحكومات إلى التخلي عن مبدا التوازن في الموازنة العامة واللجوء الى حالة العجز والاستعانة بالقروض الداخلية والخارجية أعقبها الأزمة المالية الكبرى (١٩٢٩-١٩٣٢) والكساد الكبير الذي لحق العالم إذ تعطلت الية السوق التلقائية لإعادة التوازن وازدادت البطالة واصبح الاختلال في الموازنة هو السائد .[١٢]

أما من ناحية الميزان التجاري يعد التدخل وسيلة تلقائية لمعالجة الاختلال فيه حسب أراء المدرسة الكينزية وان الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل وليس من الضروري تحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي ويمكن ان يحدث العجز في الميزان التجاري من خلال .[١٣]

أ- العجز التجاري بدون تغيرات الدخل :- وهي الحالة التي يحدث فيها زيادة في الاستيرادات أو تناقص في الصادرات او كليهما لدولة ما لأسباب خارجية او مستقلة عن الدخل وهذا يؤدي إلى تناقص الدخل والتوظيف وتراجع مستوى الطلب مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج والصناعة المنتجة لهذه السلع وانخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات وحصول العجز .

ب- العجز نتيجة تغيرات الدخل :- وهي الحالة التي تتمثل في زيادة حجم الاستثمار الخاص وزيادة الأنفاق الحكومي وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل القومي ومضاعفة الأنفاق وان هذا الارتفاع في مستوى الدخل يولد ارتفاع في مستوى الطلب الكلي مما يتجه قسم منها إلى زيادة الاستيرادات ويحدث العجز .

ثالثاً :- أراء المدرسة النقودية :- يعتقد انصار المدرسة النقدية أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي أدى إلى بروز العديد من المشاكل الاقتصادية مثل تزايد العجز المالي والتضخم والبطالة وظهور مشكلة التضخم الركودي وتزايد العجز التجاري وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ويؤكد الاقتصاديون النقديون بان مشكلة العجز في الموازنة العامة تكمن في وجود فائض في الطلب .[١٤] اما بخصوص عجز الحساب الجاري فان الاختلال الخارجي الذي يحدث في ميزان المدفوعات هو عبارة عن وجود مشاكل نقدية ناتج عن عدم التوازن بين العرض والطلب على النقود داخل الاقتصاد الوطني فالعجز يحدث عندما يزداد العرض المحلي من النقود على الطلب المحلي وان النقود الفائضة سوف تنفق على شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية وبالتالي حدوث العجز .[١٥]

رابعا :- العجز التوأم في الاقتصادات النفطية :- تتميز الاقتصاديات النفطية بعدة خصائص تجعل هناك علاقة بين العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري بشكل يختلف عن بقية الاقتصاديات والأخرى ومنها :-[١٦]

أ- أن عجز الموازنة العامة لا ينجم عن تخفيض الضرائب ولكن ينجم عن ارتفاع الأنفاق الحكومي أما عن الإيرادات العامة فتشكل العائدات النفطية العمود الفقري لتمويل النفقات العامة وتتحدد بظروف الطلب والعرض في سوق النفط العالمية أما عن علاقة العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري فهناك علاقة قوية بين إيرادات الحكومة والصادرات النفطية .

ب- تؤدي زيادة الأنفاق الحكومي إلى زيادة الدخل غير النفطي وبالتالي زيادة الدخل المحلي وزيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات ومن ثم يزداد العجز في الحساب الجاري .

ج- تعتمد البلدان النفطية على العمالة الوافدة من الخارج وهذه العمال تقوم بالتحويلات النقدية للخارج مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الحساب الجاري

د- اغلب الدول النفطية هي دول نامية ذات اقتصادات مغلقة لا تلعب المتغيرات النقدية مثل سعر الفائدة وسعر الصرف دورها في التأثير على عرض النقط والطلب عليه

وبالتالي لا تلعب دور في التأثير على تقلبات الصادرات والاستيرادات .

هـ- قلة المدخرات الوطنية تؤدي إلى عدم كفاية الدين الداخلي من سد العجز في الموازنة العامة مما يؤدي إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي لسد ذلك العجز وبالتالي يؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة .

المبحث الثالث

تحليل العجز التوأم في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

أولا :- تحليل العجز في الموازنة العامة للعراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

أن أول موازنة عامة في العراق كانت عام ١٩٢١ مع بداية تشكيل الدولة العراقية وقد أعدت وفق الأسلوب التقليدي في تنظيم الموازنة وفق قانون المحاسبات العثماني سنة ١٩١١ وفي عام ١٩٢٤ صدر نظام السلطة في الأمور المالية رقم (٧١٥) والتي أصبحت جميع أمور الموازنة العامة تستمد أنظمتها منه وفي عام ١٩٢٥ صدر أول دستور عراقي والذي نص في الباب السادس منه على الأمور المالية وقواعد تنظيم الموازنة العامة . وفي عام ١٩٤٠ صدر قانون أصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ من اجل تنظيم العمل المحاسبي وأعداد الموازنة العامة وفي عام ١٩٨٥ صدر قانون الموازنة ذي العدد ١٠٧ من اجل أعداد الموازنة العامة .[١٧]

وجاء الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٤ وقد حددت المادة ١٠٧ الفقرة الثالثة أن من حق السلطة الاتحادية رسم السياسة المالية وصدر قانون الموازنة الموحد كما حددت الفقرة السابعة على حق السلطة في وضع مشروع الموازنة الاتحادية .[١٨]

تحملت الموازنة العامة في العراق منذ أنشائها عام ١٩٢١ الكثير من الأعباء المالية والناجمة عن التزاماتها من الديون العثمانية ومتطلبات حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد لذلك سجلت الموازنة العامة عجزاً منذ بدايتها وقد بدأت الحكومة العراقية التدخل في الموازنة العامة كوسيلة للتنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٢٧ وقد خصص جانب كبير من الموازنة لإعمال البنى التحتية وفي هذه المدة استهدفت الحكومة إعادة توازن الموازنة العامة قدر الإمكان .[١٩] كما اعتمدت الموازنة العامة منذ البداية على الإيرادات النفطية منذ اكتشاف النفط وتصديره تجارياً خلال النصف الأول من القرن العشرين ألا أن اعتمادها بشكل كبير وواضح في تمويل الموازنة العامة كان في عقد السبعينات وذلك بسبب الأزمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ وتأميم النفط العراقي ومنذ ذلك الحين هيمنت الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة

بسبب الارتفاع الملحوظ في تلك الإيرادات .[٢٠] شهد الاقتصاد العراقي فترة ازدهار كبير في عقد السبعينات وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية والتي شكلت حوالي (٨٠%) من الإيرادات العامة حينها وجاء ذلك الارتفاع بسبب عوامل عديدة أهمها ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة للازمات النفطية التي حدثت في سوق النفط العالمي وتأميم النفط العراقي من الشركات الأجنبية مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات العامة فكانت العنصر الأهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية ألا أن سرعان ما واجهت هذه البرامج انهيار في عقد الثمانينات بسبب ما أنتجته الحرب العراقية الإيرانية من تدمير للبنى التحتية والمنشآت النفطية وتحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد الحرب وتمويل العمليات العسكرية وتعرض الصادرات النفطية العراقية إلى انخفاض كبيرة فضلا عن الأزمة النفطية العكسية التي حدثت عام ١٩٨٦ والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط الخام وبالتالي انخفاض في الإيرادات العامة من جهة وزيادة في النفقات العامة وظهر العجز في الموازنة العامة .[٢١] إذ تراجع أداء الاقتصاد العراقي بصورة عامة على المستوى الكلي والجزئي وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية واهمها الحروب التي استنزفت الموارد الاقتصادية من خلال الخسائر المالية والبشرية الناجمة عن تلك الحروب والاختلالات الهيكلية في اغلب القطاعات الاقتصادية مع وجود حالة من الإرباك في استعمال أدوات السياسة المالية والنقدية ونقص في التمويل وذلك بسبب فرض الحصار الاقتصادي والذي نتج عنه إيقاف الصادرات النفطية والتي تمثل اهم مورد اقتصادي يمول الموازنة العامة .[٢٢]

أما في عقد التسعينات فقد تبنت الحكومة سياسة التمويل بالعجز من خلال سياسة الاقتراض الداخلي لتمويل النفقات العامة وتعويض النقص في الإيرادات العامة الناتجة عن نقض في الإيرادات النفطية نتيجة لتوقف الصادرات النفطية فكانت النتيجة زيادة في المعروض النقدي غير حقيقية ناجمة عن تطبيق سياسة التمويل عن طريق التضخم فاصبح التمويل بالعجز الأسلوب الوحيد الذي اعتمدته السياسة المالية حينها .[٢٣] وبعد عام ٢٠٠٣ فان السمة البارزة للسياسة المالية هو التوسع في الأنفاق الحكومي بشقية الجاري والاستثماري وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية من اجل تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية فضلا عن ارتفاع رواتب موظفي الدولة وخلق فرص عمل جديدة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين .[٢٤]

ويمكن متابعة العجز في الموازنة العامة للعراق من خلال الجدول (١) اذ يلاحظ انه ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية

بدا العجز يظهر في الموازنة العامة اذ بلغ (٥٩٦٩,٠ –) مليون دينار عام ١٩٨١ وذلك بسبب تزايد النفقات العسكرية واخذ العجز يزداد حتى بلغ (١٠٥٦٨,٧) مليون دينار عام ١٩٨٧ وذلك بسبب زيادة النفقات من جهة ونقص الإيرادات بسبب تراجع الصادرات النفطية وبنهاية هذه الحرب انخفض العجز ليصل الى (٨٢٦٨,٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ وذلك بسبب انخفاض النفقات العسكرية التي تشكل النسبة الأعظم في النفقات العامة .

وسرعان ما انتهت حرب الخليج الاولى حتى بدأت حقبة جديدة وهي حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي على العراق والذي نتج عنه توقف الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة اذ قدر العجز في الموازنة العامة (– ٣٩٢٤,٨٣) مليون دينار عام ١٩٩١ واستمر العجز طوال فترة الحصار حتى عام ٢٠٠٣ وان انخفض بعض الشي عام ١٩٩٦ اذ بلغ (– ٦٦٢،٦٥) مليون دينار وذلك بسبب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والتي افضت عن تصدير كميات من النفط الخام مقابل الغذاء والدواء .

اما بعد عام ٢٠٠٣ ازدادت الإيرادات العامة على اثر زيادة العوائد النفطية لكن بالمقابل كانت هناك زيادة بالنفقات العامة اذ حققت الموازنة فائض مالي للأعوام (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ . ٢٠٠٥) على التوالي قدرت (١١٠٨٣٥٦٦، ١٤٦٧٤٢٣ ، ٩٦٠٤٥٩٨) مليون دينار بعدها بدا العجز يظهر بسبب الزيادة الكبيرة في النفقات العامة من خلال زيادة رواتب الموظفين وتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية اذ بلغ العجز (٢٢٩٢٢١٥٥) مليون دينار عام ٢٠١٠ وبعدها بداء العجز ينخفض ويعود هذا الانخفاض الى زيادة العوائد النفطية على اثر الزيادة في أسعار النفط الخام في الاسواق الدولية اذ بلغ العجز (٩١٨٧٦٧–) مليون دينار عام ٢٠١٤ وبعدها وصل العجز

جدول (١) الموازنة العامة في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الموازنة العامة	السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	الموازنة العامة
١٩٨٠	١٦٢٢٣,٠٦	٢٨٧١١	١٢٤٨٨	١٩٩٩	١٢٥٧,٦٩	٧٦٦,٤٦	٤٩١,٢٣ -
١٩٨١	٢٠٨٩٢,٩٠	١٤٩٢٣,٨	٥٩٦٩,٠ -	٢٠٠٠	١٧٥٨,٣٩	١١٥٠,٤٥	٦٠٧,٩٤ -
١٩٨٢	٢٤٢٣٦,٤٦	١٢٤٨٦,٩	١١٧٤٩,٥ -	٢٠٠١	٢٣٤٧,٠٦	١١٢٤,٨٧	١٢٢٢,٢ -
١٩٨٣	١٨٤٤٣,٨	٩١٥٥,١٢	٩٢٨٨,٧٤ -	٢٠٠٢	٢٧٦٨,٣٤	١٤٤١,١٨	١٣٢٧,١٦ -
١٩٨٤	١٥١٠٩,٦٤	٩٥٣٨,١	٥٥٧١,٥٤ -	٢٠٠٣	١٥٩٨٥٥٢٧	٤٩٠١٩٦١	١١٠٨٣٥٦٦
١٩٨٥	١٤٦١٣,٢٣	١٠٤٧٥,٨	٤١٣٧,٤٧ -	٢٠٠٤	٣٢٩٨٨٨٥٠	٣١٥٢١٤٢٧	١٤٦٧٤٢٣
١٩٨٦	١٢٥٩٥,٦٠	٨٦٧٥,١	٣٩٢٠,٥١ -	٢٠٠٥	٤٠٤٣٥٧٤٠	٣٠٨٣١١٤٢	٩٦٠٤٥٩٨
١٩٨٧	١٤٢٤٢,٧	١٠٥٦٨,٧	٣٦٧٣,٣٩ -	٢٠٠٦	٤٥٣٩٢٣٠٤	٥٠٩٦٣١٦٢	٥٥٧٠٨٥٨-
١٩٨٨	١٣٦٩٤,٦	٨٢٦٨,٤	٥٤٢٦,٢ -	٢٠٠٧	٤٢٠٦٤٥٣١	٥١٧٢٧٤٦٨	٩٦٦٢٩٣٧-
١٩٨٩	١٣٦٢٤,٤٧	٨٣٥٥,٦	٥٢٦٨,٨٨ -	٢٠٠٨	٨٠٤٧٦١١٠	٨٦٦٨٣٨٣٣	٦٢٠٧٧٢٣-
١٩٩٠	٨٩٣٣,٩٥	٥٢٥٧,٦٥	٣٦٧٦,٣١ -	٢٠٠٩	٥٠٤٠٨٢١٦	٦٩١٦٥٥٢٤	١٨٧٥٧٣٠٨-
١٩٩١	٣٩٤٢,١٦	٩١٧,٣٣	٣٩٢٤,٨٣ -	٢٠١٠	٦١٧٣٥٣١٣	٨٤٦٥٧٤٦٨	٢٢٩٢٢١٥٥-
١٩٩٢	٣٨٠٧,٥	٥٩٤,٥٩	٣٢١٢,٩١ -	٢٠١١	٨٠٩٣٤٧٩٠	٩٦٦٦٢٧٦٦	١٥٧٢٧٩٧٦-
١٩٩٣	٢٥٠٠,٦٥	٣٤٤,٥٧	٢١٥٦,٠٨ -	٢٠١٢	١٠٢٣٢٦٨٩	١١٧١٢٢٩٣	١٤٧٩٦٠٣٢-
١٩٩٤	١٣٧٦,٧٠	١٦٥,٩٥	١٢١٠,٧٥ -	٢٠١٣	١١٩٢٩٦٦٦	١٣٨٤٢٤٦٠	١٩١٢٧٩٤٥-
١٩٩٥	١٠٩٥,١٠	١٥٣,٢٩	٩٤١,٨١ -	٢٠١٤	١٠٩٨٧٦٣٢	١٢٧٦٥٣٤٠	٩١٨٧٦٧-
١٩٩٦	٩٦٤,٢٦	٣٠١,٦١	٦٦٢,٦٥ -	٢٠١٥	٩٤٠٤٨٣٦٤	١١٩٤٦٢٤٢	٢٥٤١٤٠٥٨-
١٩٩٧	٨٩٨,٨٢	٥٦٥,٣٩	٣٣٣,٤٣ -	٢٠١٦	٨١٧٠٠٨٠٣	١٠٥٨٩٥٧٢	٢٤١٩٤٩١٩-
١٩٩٨	١١٧٩,٣٧	٦٢٤,٥٠	٥٥٤,٨٧ -	٢٠١٧	١٠٠٦٧١١٦	٧٩٠١١٤٣٢	٦٨٩٤٤٣١٦-
				٢٠١٨	١٠٤١٥٨١٨	٦٠١٧٧١١٣	٤٩٧٦١٢٩٥-

الى (٤٩٧٦١٢٩٥-) مليون دينار عام ٢٠١٨ .

المصدر :

١- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الدائرة الاقتصادية ، للسنوات ١٩٨٠- ٢٠١٠

٢- قانون الموازنة العامة في العراق للسنوات (٢٠٠٣- ٢٠١٨)

ثانياً :- تحليل الحساب الجاري في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية منذ فترة طويلة وذلك بسبب الصفة الريعية اي انه يعتمد على مورد واحد لتوليد الدخل اي اقتصاد احادي الجانب وان هذه الاختلالات انعكست بصورة سلبية على هيكل التجارة الخارجية من خلال العجز في الحساب الجاري اضافة الى الحروب التي خاضها العراق مما اوجد حالة من عدم الانسجام بين الصادرات الاستيرادات .

بدا العجز يظهر في الحساب الجاري العراقي منذ بداية الثمانينات وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية على اثر زيادة النفقات العامة وخصوصا النفقات العسكرية مما ادى الى تعميق الفجوة بين الاستيعاب المحلي والناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره ادى الى وجود عجز في الحساب الجاري بعد ان كان هناك حالة فائض في عقد السبعينات اذ شكلت الصادرات النفطية نسبة كبيرة من الصادرات العراقية تصل الى حوالي (٩٠%) .[٢٥] اما في عقد التسعينات فقد شهد الميزان

التجاري عجزاً كبيراً اذ تدهورت مؤشرات الاقتصاد العراقي بسبب حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي ومنع العراق من تصدير النفط الخام الذي يشكل نسبة كبيرة من صادرته . اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد شهد الميزان التجاري العراقي حالة فائض خصوصاً بعد عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية العراقية على اثر عقد جولات التراخيص النفطية مع الشركات الاجنبية وزيادة اسعار النفط الخام في الاسواق الدولية .[٢٦] والجدول (٢) يوضح تطور الحساب الجاري في العراق للمدة (١٩٨٠– ٢٠١٨) .

ويتضح من خلال الجدول ان هناك فائض في الميزان التجاري قدرة (١٣٣٨٢,٦) مليون دينار في عام ١٩٨٠ الا ان العجز بدا يظهر في السنوات الاولى من الحرب العراقية الايرانية وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية اذ بلغ العجز في الميزان التجاري (٢٤٤٧,٧ –) مليون دينار عام ١٩٨٦ في نهاية الحرب بدا الفائض يظهر بسبب تحسن الصادرات النفطية من جانب وزيادة اسعار النفط من جانب اخر اذ بلغ الفائض في الميزان التجاري (٣٢٣١,٧) مليون يدنار عام ١٩٨٩ الا ان العجز سرعان ما عاد من جديد بسبب حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من انقطاع شبة تام للصادرات النفطية اذ بلغ العجز في الميزان التجاري (٩٢٨,٤ –) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبسبب الاتفاق مع الامم المتحدة حول تصدير كميات من النفط العراقي مقابل الغذا والدواء تحسن وضع الميزان التجاري اذ بلغ الفائض في الميزان التجاري (٢٧٠٢,٧) مليون دينار عام ١٩٩٧ واستمر الفائض الى عام ٢٠٠٣ .

اما بعد عام ٢٠٠٣ وبسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة وتذبذب اسعار النفط الخام كان هناك عجز في الميزان التجاري اذ بلع ذلك العجز (٥٠٧٤,٣ –) ميون دينار عام ٢٠٠٤ وبعد هذا العام بدا الفائض يظهر وذلك لعدة اسباب منها ارتفار اسعار النفط الخام والزيادة في الصادرات النفطية وعلى الرغم من زيادة الاستيرادات بشكل كبير الى ان الصادرات النفطية اخذت تغطي تلك الزيادة اذ بلغ حجم الفائض في الميزان التجاري (٩١٨٢,٥) مليون دينار عام ٢٠١٠ واخذ هذا الفائض بالارتفاع المستمر اذ بلغ (٤٣٣٦,٧) عام ٢٠١٨ .

جدول (٢) الميزان التجاري في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الحساب الجاري	السنوات	الصادرات	الاستيرادات	الحساب الجاري
١٩٨٠	٢٤٩٢١	١١٥٣٨,٤	١٣٣٨٢,٦	١٩٩٩	١٣٠٦٧	٩٠٩٧,٤	٣٩٦٩٩,٧
١٩٨١	١٥٨٦٦,١	٣٠٣٥,١	٣٠٣٥,١-	٢٠٠٠	١٨٧٤٢,٦	١١٠٠٨,٦	٧٧٣٤,١
١٩٨٢	٩٨٩٧,١	٢١٤٦٣,٤	١١٥٦٦,٣ -	٢٠٠١	١١٠٢٥	٥٦٢١,٩	٥٤٠٣,١
١٩٨٣	٩٢٩٧,٥	١٠٦٠١,٩	١٣٠٤,٤ -	٢٠٠٢	٩١٣٠	٥٩٤٩,٥	٣١٨٠,٥
١٩٨٤	١١٥٠١,١	١٠٨٠٣,٣	٦٩٧,٨	٢٠٠٣	٨١٧٦,٢	٤٨٦٨,٧	٣٣٠٧,٤
١٩٨٥	١١٧٨٨,٣	١١٣٢٧	٤٦١,٣	٢٠٠٤	٢٥٨٧٧,٩	٣٠٩٥٢,٢	٥٠٧٤,٣ -
١٩٨٦	٧٣٩٦,٣	٩٨٤٤	٢٤٤٧,٧ -	٢٠٠٥	٣٤٨١١,٤	٢٩٣٨٣,٢	٥٤٢٨.٢
١٩٨٧	١٢٨١٢,٩	١١٣٨٧,٥	١٤٢٥,٤	٢٠٠٦	٤٤٨٤٧,٦	٢٧٤٨١,٣	١٧٣٦٦,٣
١٩٨٨	١٢٣٨٧,٦	١٠١٩٣,٧	٢١٩٣,٩	٢٠٠٧	٥٠١٥٦,٧	٢١٠٦٠,٧	٢٩٠٩٦
١٩٨٩	١٥٠١٧,١	١١٧٨٥,٤	٣٢٣١,٧	٢٠٠٨	٧٦٦٦٢,٤	٣٦٢٩٥,٩	٤٠٣٦٦,٥
١٩٩٠	١٣٧١٦,١	٩٩٠٩	٣٨٠١.١	٢٠٠٩	٤٦٣٣٠,٧	٤١٤٥٩,٦	٤٨٧١,١
١٩٩١	١٧٣٠,٤	٣٠٣٤,٢	١٣٠٣,٨ -	٢٠١٠	٦٠٥٦٣,٤	٥١٣٨٠,٩	٩١٨٢,٥
١٩٩٢	٢١٠٨	٤٢٥٤	٢١٤٦ -	٢٠١١	٩٣٢٢٦,٢	٥٥٩٢٩,٤	٣٧٢٩٦,٨
١٩٩٣	١٧٩٤,٤	٣٤١٨,٣	١٦٢٣,٩ -	٢٠١٢	٣٤٣٨٣٥,٥	٢٢٣٦٣,٩	٣٢١٤٧١,٦
١٩٩٤	١٧٢٠,٤	٢٠٨١,٩	٩٦١,٥ -	٢٠١٣	٤٠٢٢١٦,٨	٣٣٢٨٩,٤	٣٦٨٩٢٧,٤
١٩٩٥	١٩٦٣	٢٨٩١,٣	٩٢٨,٤ -	٢٠١٤	٢٤١٥٤٨,٤	٣٧٩٣٠,٧	٢٠٣٦١٧.٧
١٩٩٦	٢٧٦٤,٩	٢٩٤٣,١	١٧٨,٢ -	٢٠١٥	٤٣٤٤١,٥	٣٣١٨٨,٢	١٠٢٥٣,٣
١٩٩٧	٦٣٨٥,٢	٣٦٨٢,٧	٢٧٠٢,٧	٢٠١٦	٥١٠٠٢,٢	٥٠١٣,٤	٤٥٩٨٨,٨
١٩٩٨	٧٤٢٧,٨	٤٩٨٦,٢	٢٤٤١,٦	٢٠١٧	٩١٣٤٢,٢	٧٨٢٣,٣	٨٣٥١٨,٩
				٢٠١٨	١٣١٤٨,٣	٨٨١١,٦	٤٣٣٦,٧

المصدر :

١- البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للاحصاء والابحاث . النشرات الاحصائية . (٢٠٠٣- ٢٠١٠)

٢- البنك المركزي العراقي . احصاءات ميزان المدفوعات (١٩٨٠- ١٩٩٠)

٣- التقرير الاقتصادي الموحد . (١٩٩٠- ٢٠٠٣)

المبحث الرابع

التحليل القياسي للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في العراق للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨)

اولا :- توصيف الانموذج .

من خلال الجانب النظري والتحليلي في البحث وبالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية والمصادر المعتمدة في البحث حصلنا على البيانات المطلوبة والتي تخص المتغير المستقل (X) والذي يعبر عن العجز او الفائض في الموازنة العامة وكذلك المتغير التابع (Y) والذي يعبر عن العجز او الفائض في الحساب الجاري للمدة (١٩٨٠- ٢٠١٨) كما هو موضح في الجدول (٣) .

جدول (٣) متغيرات الأنموذج القياسي للمدة (١٩٨٠– ٢٠١٨)

السنوات	الموازنة العامة	السنوات	الموازنة العامة	السنوات	الحساب الجاري	السنوات	الحساب الجاري
١٩٨٠	١٢٤٨٨	١٩٩٩	– ٤٩١,٢٣	١٩٨٠	١٣٣٨٢,٦	١٩٩٩	٣٩٦٩٩,٧
١٩٨١	– ٥٩٦٩,٠	٢٠٠٠	– ٦٠٧,٩٤	١٩٨١	–٣٠٣٥,١	٢٠٠٠	٧٧٣٤,١
١٩٨٢	– ١١٧٤٩,٥	٢٠٠١	– ١٢٢٢,٢	١٩٨٢	– ١١٥٦٦,٣	٢٠٠١	٥٤٠٣,١
١٩٨٣	– ٩٢٨٨,٧٤	٢٠٠٢	– ١٣٢٧,١٦	١٩٨٣	– ١٣٠٤,٤	٢٠٠٢	٣١٨٠,٥
١٩٨٤	– ٥٥٧١,٥٤	٢٠٠٣	١١٠٨٣٥٦٦	١٩٨٤	٦٩٧,٨	٢٠٠٣	٣٣٠٧,٤
١٩٨٥	– ٤١٣٧،٤٧	٢٠٠٤	١٤٦٧٤٢٣	١٩٨٥	٤٦١,٣	٢٠٠٤	– ٥٠٧٤,٣
١٩٨٦	– ٣٩٢٠,٥١	٢٠٠٥	٩٦٠٤٥٩٨	١٩٨٦	– ٢٤٤٧,٧	٢٠٠٥	٥٤٢٨,٢
١٩٨٧	– ٣٦٧٣,٣٩	٢٠٠٦	–٥٥٧٠٨٥٨	١٩٨٧	١٤٢٥,٤	٢٠٠٦	١٧٣٦٦,٣
١٩٨٨	– ٥٤٢٦,٢	٢٠٠٧	–٩٦٦٢٩٣٧	١٩٨٨	٢١٩٣,٩	٢٠٠٧	٢٩٠٩٦
١٩٨٩	– ٥٢٦٨,٨٨	٢٠٠٨	–٦٢٠٧٧٢٣	١٩٨٩	٣٢٣١,٧	٢٠٠٨	٤٠٣٦٦,٥
١٩٩٠	– ٣٦٧٦,٣١	٢٠٠٩	–١٨٧٥٧٣٠٨	١٩٩٠	٣٨٠١,١	٢٠٠٩	٤٨٧١,١
١٩٩١	– ٣٩٢٤,٨٣	٢٠١٠	–٢٢٩٢٢١٥٥	١٩٩١	– ١٣٠٣,٨	٢٠١٠	٩١٨٢,٥
١٩٩٢	– ٣٢١٢,٩١	٢٠١١	–١٥٧٢٧٩٧٦	١٩٩٢	– ٢١٤٦	٢٠١١	٣٧٢٩٦,٨
١٩٩٣	– ٢١٥٦,٠٨	٢٠١٢	–١٤٧٩٦٠٣٢	١٩٩٣	– ١٦٢٣,٩	٢٠١٢	٣٢١٤٧١,٦
١٩٩٤	– ١٢١٠,٧٥	٢٠١٣	–١٩١٢٧٩٤٥	١٩٩٤	– ٩٦١,٥	٢٠١٣	٣٦٨٩٢٧,٤
١٩٩٥	– ٩٤١,٨١	٢٠١٤	–٩١٨٧٦٧	١٩٩٥	– ٩٢٨,٤	٢٠١٤	٢٠٣٦١٧,٧
١٩٩٦	– ٦٦٢،٦٥	٢٠١٥	–٢٥٤١٤٠٥٨	١٩٩٦	– ١٧٨,٢	٢٠١٥	١٠٢٥٣,٣
١٩٩٧	– ٣٣٣,٤٣	٢٠١٦	–٢٤١٩٤٩١٩	١٩٩٧	٢٧٠٢,٧	٢٠١٦	٤٥٩٨٨,٨
١٩٩٨	– ٥٥٤,٨٧	٢٠١٧	–٦٨٩٤٤٣١٦	١٩٩٨	٢٤٤١,٦	٢٠١٧	٨٣٥١٨,٩
		٢٠١٨	–٤٩٧٦١٢٩٥			٢٠١٨	٤٣٣٦,٧

المصدر:– بالاعتماد على جدول (١) و (٢)

ثانيا :– استقراريه السلاسل الزمنية

هناك عدة طرق لبيان استقراريه السلاسل الزمنية وسوف نعتمد على ثلاث طرق طريقة الرسم البياني (graph) والثانية اختبار جذر الوحدة (ADF) والثالثة اختبار (KPSS ,P.P)

١– نبدأ برسم السلسلة المتغير(Y) : كما في الشكل البياني (١) ويتضح ان السلسة مستقرة وذلك لانها تدور حول متوسطها . ومن اجل التأكد من استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (٢) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (٣,٧٩٩٤٠٨–) بانها اصغر من (– ٢,٩٤٣٤٢٧) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) كذلك بلغت قيمة (p–valu) اقل من (٠,٠٥) وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها مستقرة . كما يلاحظ من خلال الشكل (٣) أن قيمة

إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠,٤٢٧٥٨١) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠,٤٦٣٠٠٠) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة . كما يلاحظ من خلال الشكل (٤) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (-٣,٢٩٩٧٧) اصغر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (- ٢,٩٤١١٤٥) كذلك بلغت قيمة (p-valu) اصغر من (٠,٠٥) هذا يعني أننا نقبل فرضية عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

شكل (١) رسم السلسة الزمنية للمتغير (Y) عند المستوى الأصلي

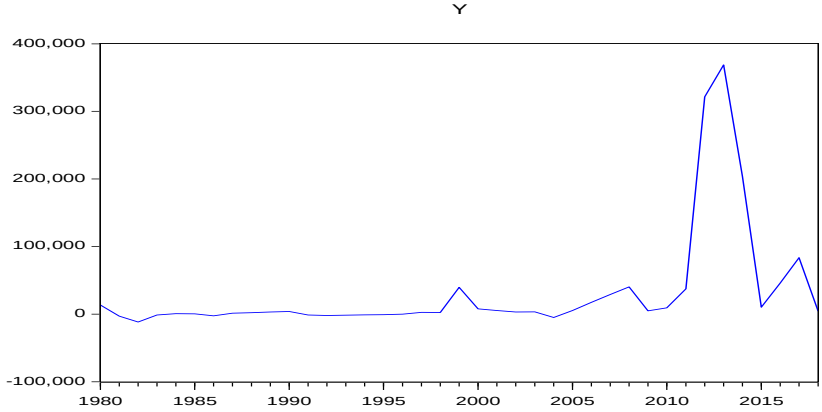

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (٢) اختبار (ديكي فولر) للمتغير (Y)عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: ١ (Automatic - based on SIC, maxlag=٩)

Prob.*	t-Statistic		
٠,٠٠٦٣	-٣,٧٩٩٤٠٨	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-٣,٦٢١٠٢٣	١٪ level	Test critical values:
	-٢,٩٤٣٤٢٧	٥٪ level	
	-٢,٦١٠٢٦٣	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (٣) اختبار (KPSS) للمتغير (Y)عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: Y is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: ٣ (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.		
٠,٤٢٧٥٨١	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	
٠,٧٣٩٠٠٠	١٪ level	Asymptotic critical values*:
٠,٤٦٣٠٠٠	٥٪ level	
٠,٣٤٧٠٠٠	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (٤) اختبار (P.P) للمتغير (Y)عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: ١٢ (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
٠,٠١٧٧	-٣,٢٩٩٧٧٤	Phillips-Perron test statistic	
	-٣,٦١٥٥٨٨	١٪ level	Test critical values:
	-٢,٩٤١١٤٥	٥٪ level	
	-٢,٦٠٩٠٦٦	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

٢- نرسم السلسلة للمتغير المستقل (X) : كما في الشكل البياني (٥) ويتضح ان السلسة غير مستقرة وذلك لانها لا تدور حول متوسطها . ومن اجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (٦) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (٣,٢٠٤٩١١) بانها اكبر من (-٢,٩٥٧١١٠) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) كذلك بلغت قيمة (p-valu) اكبر من (٠,٠٥) وهذا يعني اننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها غير مستقرة . كما يلاحظ من خلال الشكل (٧) أن قيمة

إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠,٥٨٩٤٨٦) اكبر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠,٤٦٣٠٠٠) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة . كما يلاحظ من خلال الشكل (٨) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (– ١,٠١٣٥٧١) اكبر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (-٢,٩٤١١٤٥) كذلك بلغت قيمة (p–valu) اكبر من (٠,٠٥) هذا يعني أننا نقبل فرضية وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة .

شكل (٥) رسم السلسة الزمنية للمتغير (x) عند المستوى الأصلي

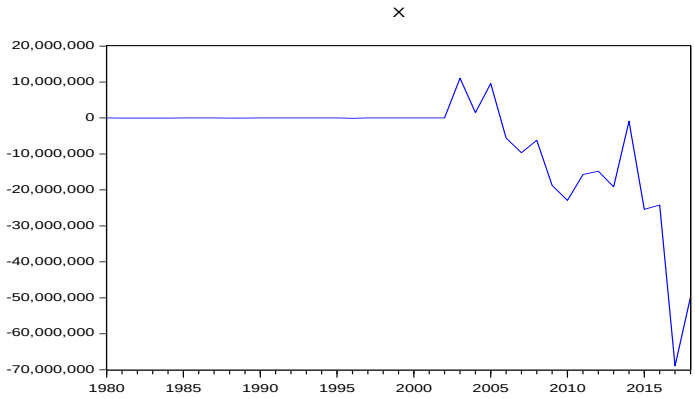

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (٦) اختبار (ديكي فولر) للمتغير (X)عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
g Length: ٦ (Automatic - based on SIC, maxlag=٩)

Prob.*	t-Statistic		
١,٠٠٠٠	٣,٢٠٤٩١١	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-٣,٦٥٣٧٣٠	١٪ level	Test critical values:
	-٢,٩٥٧١١٠	٥٪ level	
	-٢,٦١٧٤٣٤	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (٧) اختبار (KPSS) للمتغير (X)عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: X is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: ٤ (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.		
٠,٥٨٩٤٨٦	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	
٠,٧٣٩٠٠٠	١٪ level	Asymptotic critical values*:
٠,٤٦٣٠٠٠	٥٪ level	
٠,٣٤٧٠٠٠	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (٨) اختبار (P.P) للمتغير (X)عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: ٢ (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
٠,٧٣٨٧	-١,٠١٣٥٧١	Phillips-Perron test statistic	
	-٣,٦١٥٥٨٨	١٪ level	Test critical values:
	-٢,٩٤١١٤٥	٥٪ level	
	-٢,٦٠٩٠٦٦	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

ومن اجل تحديد استقراريه السلاسل الزمنية نقوم باخذ الفروق كما يأتي :-

١- نرسم السلسلة المتغير (x) كما في الشكل البياني (٩) ويتضح ان السلسة مستقرة وذلك لانها تدور حول متوسطها وليس فيها اتجاه عام . ومن اجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) كما هو موضح في الشكل (١٠) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-٣,٩٧٣١٧٨) بانها اصغر من (-٣,٥٥٢٩٧٣) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) كذلك بلغت

قيمة (p–valu) اقل من (٠,٠٥) وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية اي انها مستقرة . كما يلاحظ من خلال الشكل (١١) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠,٣٢٠٤٥٤) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠,٤٦٣٠٠٠) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي يقرر عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة . كما يلاحظ من خلال الشكل (١٢) أن قيمة إحصائية اختبار (PP) بلغت (٩,٦٥٧٧٤٤–) اصغر من القيمة الحرجة (Mackinnon) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٢,٩٤٣٤٢٧–) كذلك بلغت قيمة (p–valu) اقل من (٠,٠٥) هذا يعني أننا نقبل فرضية عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

شكل (٩) رسم السلسة الزمنية للمتغير (X) عند الفرق الاول

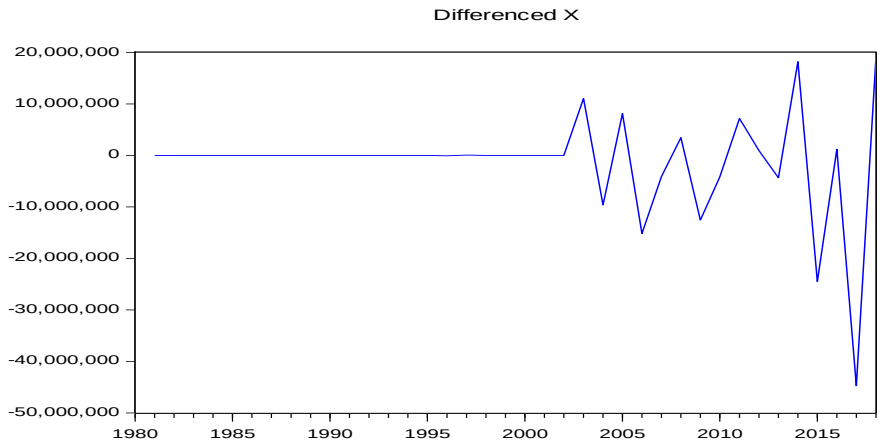

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (١٠) اختبار (ديكي فولر) للمتغير (X)عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
g Length: ٤ (Automatic - based on SIC, maxlag=٩)

Prob.*	t-Statistic		
٠,٠١٩٨	-٣,٩٧٣١٧٨	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-٤,٢٦٢٧٣٥	١٪ level	Test critical values:
	-٣,٥٥٢٩٧٣	٥٪ level	
	-٣,٢٠٩٦٤٢	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (١١) اختبار (KPSS) للمتغير (X)عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: ١٣ (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

LM-Stat.		
٠,٣٢٠٤٥٤	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	
٠,٧٣٩٠٠٠	١٪ level	Asymptotic critical values*:
٠,٤٦٣٠٠٠	٥٪ level	
٠,٣٤٧٠٠٠	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

شكل (١٢) اختبار (P.P) للمتغير (X)عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: ٠ (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

Prob.*	Adj. t-Stat		
٠,٠٠٠٠	-٩,٦٥٧٧٤٤	Phillips-Perron test statistic	
	-٣,٦٢١٠٢٣	١٪ level	Test critical values:
	-٢,٩٤٣٤٢٧	٥٪ level	
	-٢,٦١٠٢٦٣	١٠٪ level	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

ومن اجل التاكد من وجود علاقة تكاملية في الاجل الطويل بين المتغيرات المدروسة نعمل على اختبار العلاقة التكاملية من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك (جوهانسن – جيسليوس) ان اختبار جوهانسن يختبر فرضية العدم (H_0) و التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الاجل) بين المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و يكون ذلك بالاعتماد اختبار الاثر (Trace test) والشكل (١٣) يوضح نتائج اختبار جوهانس لمتجهات المتغيرات المدروسة،

شكل (١٣) اختبار (جوهانسن) لمتغيرات الانموذج

Date: ٠٤/١١/١٩ Time: ١٥:١٨
Sample (adjusted): ١٩٨٢ ٢٠١٨
Included observations: ٣٧ after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: X Y
Lags interval (in first differences): ١ to ١

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	٠,٠٥ Critical Value	Prob.**
None *	٠,٤٢٤٠٠٢	٢٤,٧٠٧٩٥	١٥,٤٩٤٧١	٠,٠٠١٦
At most ١ *	٠,١٠٩٦٤٢	٤,٢٩٦٨٥٩	٣,٨٤١٤٦٦	٠,٠٣٨٢

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews٩)

حسب نتائج اختبار الاثر (Traceإ) ،ان القيمة المحسوبة لمعدل الاثر بلغت (٢٤,٧٠٧٩٥)، وهي اكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) البالغة (١٥,٤٩٤٧١) عند مستوى معنوية(٥%) .وهذا يعني اننا نقبل الفرض البديل القائل وجود متجه للتكامل المشترك وهذا يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة .

كما يمكننا من أجراء اختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من خلال الشكل (١٤) .

جدول (١٤) اختبار (الحدود) لمتغيرات المدروسة

ARDL Bounds Test
Date: ٠٤/١١/١٩ Time: ١٥:٢٤
Sample: ١٩٨٤ ٢٠١٨
Included observations: ٣٥
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	٦,٩٤٧٠٥٧	١

Critical Value Bounds

Significance	I٠ Bound	I١ Bound
١٠٪	٤,٠٤	٤,٧٨
٥٪	٤,٩٤	٥,٧٣
٢,٥٪	٥,٧٧	٦,٦٨
١٪	٦,٨٤	٧,٨٤

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews٩)

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود ويتضح أن قيمة F–statistic المحسوبة والبالغة (٦,٩٤٧٠٥٧) اكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وهذا ويعني ذلك وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X) .

وبالتالي سيتم المضي بتقدير نموذج (ARDL) والذي يعتمد على تقدير شعاع الانحدار الذاتي لمجموعة من المتغيرات، باعتماد فترات إبطاء، حيث أن المتغيرات التابعة تكون مفسرة باعتماد ماضيها، إضافة متغيرات أخرى مؤخرة بفترات إبطاء، بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل يمكن تقدير نموذج (ARDL) وكما في الشكل (١٥) .

جدول (١٥) تقدير نموذج (ARDL) للأمد القصير للمتغيرات المدروسة

Dependent Variable: X
Method: ARDL
Date: ٠٤/١١/١٩ Time: ١٥:٣١
Sample (adjusted): ١٩٨٤ ٢٠١٨
Included observations: ٣٥ after adjustments
Maximum dependent lags: ٤ (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (٤ lags, automatic): Y
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: ٢٠
Selected Model: ARDL(٤, ٤)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,١٣٢١	١,٥٥٦٨٨٣	٠,١٨٩٢٦١	٠,٢٩٤٦٥٧	X(-١)
٠,٠٠٠٠	٤,٩١٥٨٧١	٠,١٩٥٦٠٢	٠,٩٦١٥٥٦	X(-٢)
٠,٢٨٠١	-١,١٠٤٠٩٠	٠,٢٧٥٢٢٤	-٠,٣٠٣٨٧٢	X(-٣)
٠,٠٣١١	-٢,٢٨٤٤٣٧	٠,٢٩٣٦٤٣	-٠,٦٧٠٨١٠	X(-٤)
٠,٣٢٦٣	١,٠٠١١٥١	٢٣,٢٨٧٢١	٢٣,٣١٤٠٠	Y
٠,٠٠٦٣	-٢,٩٧٩٧٩١	٣١,١٠٣٠٥	-٩٢,٦٨٠٥٩	Y(-١)
٠,٠١٠٨	٢,٧٥٥٨٠١	٣٥,٣٣١٢٠	٩٧,٣٦٥٧٤	Y(-٢)
٠,٠١٠٢	-٢,٧٧٨٥٣٤	٣٧,٨٦٩٢٦	-١٠٥,٢٢١٠	Y(-٣)
٠,٠٩٥١	-١,٧٣٤٨٩٠	٣٢,٦٦٦٥٥	-٥٦,٦٧٢٨٧	Y(-٤)
٠,٨٥٧٦	-٠,١٨١٢٥٢	١١٩٠٢٦٨.	-٢١٥٧٣٧,٨	C

-٧٤٢٧٥٦١.	Mean dependent var	٠,٩٠٣٣٣٥	R-squared
١٥٩٢٢٩٢٢	S.D. dependent var	٠,٨٦٨٥٣٥	Adjusted R-squared
٣٤,٢١٠٣٦	Akaike info criterion	٥٧٧٣٣٥٠.	S.E. of regression
٣٤,٦٥٤٧٤	Schwarz criterion	٨,٣٣E+١٤	Sum squared resid
٣٤,٣٦٣٧٦	Hannan-Quinn criter.	-٥٨٨,٦٨١٣	Log likelihood
٢,٣٧٤١٧٩	Durbin-Watson stat	٢٥,٩٥٨٢٢	F-statistic
		٠,٠٠٠٠٠٠	Prob(F-statistic)

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews٩)

التفسير الاقتصادي والقياسي: يتضح من النموذج السابق ما يأتي:

١- التفسير في الأجل القصير .

التفسير الاقتصادي .

– وجود علاقة طردية بين (X) العجز في الموازنة العامة و(Y) العجز في الحساب الجاري ويعني هذا أن زيادة العجز في الموازنة العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري بمقدار (٠,٢٩٤٦٥٧) .

– وجود علاقة عكسية بين (Y) العجز في الحساب الجاري و(X) العجز في الموازنة العامة ويعني هذا أن زيادة العجز في الحساب الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة بمقدار (٨,٢٩٣٩٢٠–) .

التفسير القياسي:

- معامل التحديد الذي يساوي (R٢=٠,٩٠) أي إن ٩٠ %، من التغيّرات الناتجة في التابع يفسرها التغير في المتغير المستقل

- كما يشير اختبار (F) للدلالة الكلية للنموذج؛ إذ نجد أن F – stat = : ٢٥,٩٥٨٢٢٦٠وهي أكبر من (F) الجدولية ويدل هذا على أن النموذج الكلي ذو دلالة إحصائية. أذن يمكن القول بصفة عامة إن النموذج دالٌ من الناحية الإحصائية وذلك لان قيمة (Prob(F–statistic) تساوي(٠,٠٠٠٠٠٠) اقل من (٥٪) . وهذا يعني إن الإنموذج مقبول من الناحية الإحصائية

- وأشارت الاختبارات القياسية إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي ، فقد بينت قيمة (Durbin–Watson) للأنموذج المقدر أنها كانت (٢,٣٧٤١٧٩) وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع قيمتها الجدولية العليا (du) والدنيا (dL) عند مستوى معنوية (٥٪) نلاحظ أن جميع القيم المحسوبة تقع في (منطقة الرفض) أي عدم وجود ارتباط ذاتي مما يؤكد سلامة النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

كما يمكننا تقدير نموذج (ARDL) في الاجل الطويل وكما في الشكل (١٦) .

جدول (١٦) تقدير نموذج (ARDL) للأمد الطويل للمتغيرات المدروسة

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: X
Selected Model: ARDL(٤, ٤)
Date: ٠٤/١١/١٩ Time: ١٥:٣٩
Sample: ١٩٨٠ ٢٠١٨
Included observations: ٣٥

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٩٧٦١	٠,٠٣٠٢٢١	٠,٤٣٤٣٢٤	٠,٠١٣١٢٦	D(X(-١))
٠,٠٢٥٧	٢,٣٧٢٣٩٤	٠,٤١٠٨٤٣	٠,٩٧٤٦٨٢	D(X(-٢))
٠,٠٣١١	٢,٢٨٤٤٣٧	٠,٢٩٣٦٤٣	٠,٦٧٠٨١٠	D(X(-٣))
٠,٣٢٦٣	١,٠٠١١٥١	٢٣,٢٨٧٢٠٧	٢٣,٣١٤٠٠٠	D(Y)
٠,٠١٠٨	-٢,٧٥٥٨٠١	٣٥,٣٣١١٩٧	-٩٧,٣٦٥٧٤٤	D(Y(-١))
٠,٠١٠٢	٢,٧٧٨٥٣٤	٣٧,٨٦٩٢٥٧	١٠٥,٢٢١٠٠١	D(Y(-٢))
٠,٠٩٥١	١,٧٣٤٨٩٠	٣٢,٦٦٦٥٤٩	٥٦,٦٧٢٨٧٣	D(Y(-٣))
٠,٠٤٥٧	-١,٩٢٤٩٧١	٠,٣٧٣٢٣٦	-٠,٧١٨٤٦٨	CointEq(-١)

Cointeq = X - (-١٨٦,٣٦١٣*Y -٣٠٠٢٧٤,٦٣١٩)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
٠,٠٠٠٩	-٣,٧٨٨٨٣٦	٤٩,١٨٦٩٦٥	-١٨٦,٣٦١٣٢٨	Y
		١٦٩٨٢١٤,٨٧٣٤٥	-٣٠٠٢٧٤,٦٣١٩	
٠,٨٦١١	-٠,١٧٦٨١٨	٨	٢٥	C

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews٩)

تفسير نموذج تصحيح الخطأ

- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن ، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء

حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج تبلغ قيمة والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ ، سالبة ، (CointEq معامل تصحيح الخطأ) بلغت (٠,٧١٨٤٦٨-) وذات معنوية إحصائية (٠,٠٤٥٧) وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل . وأيضا تشير إلى أن ٤٥ % من جميع الانحرافات في توازن الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد سنة وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا.

يأتي الان اختبار العلاقة السببية واتجاهها بين المتغيرين محل الدراسة (العجز في الموازنة العامة ، العجز في الحساب الجاري) كخطوة أخيرة بعد القيام باختبار التكامل المشترك . ويستخدم هذا الاختبار من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الأنموذج القياسي حيث يظهر من خلال الشكل (١٧) اتجاه السببية هل هو احادي اي ان احد المتغيرات يؤثر في المتغير الاخر دون ان يتأثر به ام تبادلي اي ان كلا المتغيرات يؤثر بالأخر وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما وجاءت النتائج على النحو الآتي :

شكل (١٧) سببية كرانكر للمتغيرات المدروسة

Pairwise Granger Causality Tests
Date: ٠٤/١١/١٩ Time: ١٥:٤٢
Sample: ١٩٨٠ ٢٠١٨
Lags: ٢

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
٠,٢٣٤٧	١,٥١٧٢٤	٣٧	Y does not Granger Cause X
٠,١١٢٠	٢,٣٤٦٤٢		X does not Granger Cause Y

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews ٩

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير ان قيمة (F) بلغت (١.٥١٧٢٤) وهي اصغر من القيمة الجدولية كذلك بلغت قيمة (Prob.) (٠,٢٣٤٧) وهي اكبر من (٠,٠٥) مما يعني عدم معنوياتها إحصائيا فإننا نقبل فرض العدم اي أن التغير في العجز في الموازنة العامة لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في العجز في الحساب الجاري .

أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تتجه من العجز في الحساب الجاري الى العجز في الموازنة العامة فتشير النتائج إلى أن التغير في الاحتياطالعجز في الحساب الجاري لا يسبب تغيرات في العجز في الموازنة العامة وذلك لانه بلغت قيمة (F) بلغت (٢,٣٤٦٤٢) وهي اكبر من القيمة الجدولية كذلك بلغت قيمة (Prob.) (٠,١١٢٠) وهي اكبر من (٠,٠٥) مما يعني عدم معنوياتها إحصائيا هذا يعني إننا نقبل فرض العدم اي أن التغير في المتغير (x) لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في المتغير (y) .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

١- هناك العديد من الاسباب التي ادت الى ظهور العجز في الموازنة العامة العراقية اذ شهدت مدة الدراسة الكثير من المتغيرات السياسة والاقتصادية والتي ياتي في مقدمتها حرب الخليج الاولى والثانية بالاضافة الى الحصار الاقتصادي الذي فرض عام ١٩٩٠ والتغيرات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ .

٢- تساهم الايرادات النفطية بنسبة عالية من تكوين الايرادات العامة في العراق وبذلك يرتبط العجز في الموازنة العامة بنسبة مساهمة الايرادات النفطية في مجمل الايرادات العامة .

٣- شهدت الميزان التجاري في العراق حالة العجز منذ الثمانينات وذلك بسبب توقف اغلب الصادرات النفطية من جانب وانخفاض اسعار النفط الخام من جانب اخر كما ان الصادرات النفطية تشكل نسبة كبيرة من مجمل الصادرات العامة اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد شهد الميزان التجاري تحسن ملموس وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية خصوصاُ بعد عام ٢٠٠٩ وعقود التراخيص النفطية التي ابرمت مع الشركات الاجنبية وتحسن اسعار النفط الخام .

٤- من خلال الجانب التطبيقي (القياسي) لم تثبت صحة الفرضية اي ان لم يثبت بان هناك علاقة سببيه سواء كانت تبادلية او احادية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري وذلك بسبب ارتباط كل من العجز في الموازنة العامة والميزان التجاري بالايرادات النفطية والتي بدورها تتاثر بمتغيرات دولية في اسواق النفط العالمية تتحكم في اسعار النفط الخام .

التوصيات :

١- ضرورة تبني سياسة محكمة للنفقات العامة تؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد المالية وذلك من اجل تلافي حدوث العجز في الموازنة العامة .

٢- متابعة العوامل التي تسبب العجز في الميزان التجاري ومنها خفض الاستيرادات الغير ضرورية وتطوير الصادرات .

٣- العمل على تنويع الاقتصادي العراقي من خلال تطوير القطاع الزراعي الصناعي وذلك لتجنب العجز الحاصل في الميزان التجاري من جهة والعجز في الموازنة العامة من جهة اخرى .

٤- تبني سياسة الاستثمارات وخصوصاً في مجال توجيه الايرادات النفطية نحو تحسين برامج وعمليات النمو الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي اصابت مفاصل الاقتصاد العراقي .

الهوامش:

١) خالد محمد السواعي و أنور احمد العزام . العجز التوأم في ظل المتغيرات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن . المجلة الأردنية الاقتصادية . المجلد (٢) . العدد (٢) . ٢٠١٥ . ص٩٧

٢) سعيد الطراونة . العلاقة السببية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن ١٩٧٠– ٢٠٠٥ . مجلة النهضة، المجلد (٨) . العدد (٤) . ص٣٦–٤٠

٣) علاء جلوب فهد . الموازنة الفدرالية العراقية لعام ٢٠٠٧ . وزارة المالية . الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية . بغداد . ٢٠٠٨ . ص ٧

٤) خالد الخطيب واحمد سامية . أسس المالية العامة . دار وائل للنشر . الأردن . ٢٠٠٠ . ص ٢٠٧

٥) رمزي، زكي رمزي . الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث . دار سيناء للنشر . الطبعة الأولى

. القاهرة . ١٩٩٢ . ص١٠٣–١٠٨

٦) Bernard Guilloche et Annie Kawecki, Economies international(commerce et macroeconomic), DUNOD, Paris, ٢٠٠٩,p١٨٨.

٧) جيمس جوارتني و ريجارد استروب . ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن . عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي . دار المريخ للنشر الرياض . ١٩٩٩ . ص٥٤٣

٨) جمال عبد الناصر . المعجم الاقتصادي . دار أسامة للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠٠٦ . ص ٣٨٧

٩) محمد سعيد فرهود . مبادى المالية العامة . جامعة حلب . سوريا . ١٩٧٩ . ص٢٤

١٠) محمد يونس . مقدمة في نظرية التجارة الدولية . الدار الجامعية . بيروت . ١٩٨٤ . ص٢٣

١١) رمزي زكي . انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي . دار المدى للثقافة . دمشق . ٢٠٠٠ . ص٥

١٢) عبد السلام الادريسي . التحليل الاقتصادي الكلي . جامعة البصرة . ١٩٨٦ . ص٢٠٤

١٣) عبد الفتاح العموص . النماذج التاليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاسس النظرية والحالات التطبيقفية . مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد (٩) . ١٩٩٧ . ص١١

١٤) ايرنيا اسادتشايا . الكيزنزية الحديثة تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد .

ترجمة عارف دليلة . دار الطليعة . بيروت . ١٩٧٩ . ص٢١

١٥) Michael R. Darby . The Monetary Approach to the Balance of Payments University of California Los Angeles Working paper No ٩٤ . ١٩٧٧ . p٩٤

١٦) ممدوح الخطيب الكسواني . العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية . مجلة دراسات اقتصادية . السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية . المجلد (٣) . العدد(٦) . ٢٠٠١ . ص٣٤-٣٦

١٧) عبد جعفر مجيد الكرخي . الموازنة العامة للدولة . دار الكتب للطباعة والنشر . بغداد . ١٩٩٩ . ص٢٥

١٨) دستور جمهورية العراق . ٢٠٠٥

١٩) سعيد عبود السامرائي . السياسة المالية في العراق . مطبعة القضاء . النجف الأشرف . الطبعة الأولى . ١٩٧٦ . ص٤٤

٢٠) يوسف الصائغ . اقتصاديات العالم العربي التنمية منذ عام ١٩٤٥ البلدان الأسيوية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . مصر . ١٩٨٢ . ص٩٩

٢١) محمد علي زيني . الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل . دار الملاك للفنون والنشر . ٢٠٠٩ . بغداد . ص٩٦

٢٢) أسار فخري عبد اللطيف . إصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق . مجلة الجندول . العدد(٢٧) . ٢٠٠٦ . العراق – بابل . ص٢

٢٣) اكرام عبد العزيز . الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل . بيت الحكمة . بغداد .٢٠٠٢ . ص٢٤٥

٢٤) وزارة المالية ، قانون الموازنة العامة ٢٠٠٤ . ٢٠٠٣ . ص١٧

٢٥) محمد يونس . اقتصاديات دولية . الدار الجامعية . الاسكندرية . العراق ٢٠٠٧ . ص١٨١

٢٦) ممدوح الخطيب . العاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية . كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود . السعودية .٢٠٠١ . ص٨

المصادر :

المصادر العربية :

١- أسار فخري عبد اللطيف . إصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق . مجلة الجندول . العدد(٢٧) . ٢٠٠٦ . العراق – بابل .

٢- اكرام عبد العزيز . الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل . بيت الحكمة . بغداد .٢٠٠٢ .

٣- ايرنيا اسادتشايا . الكينزنزية الحديثة تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد . ترجمة عارف دليلة . دار الطليعة . بيروت . ١٩٧٩ .

٤- البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للاحصاء والابحاث . النشرات الاحصائية . (٢٠٠٣- ٢٠١٠)

٥- البنك المركزي العراقي . احصاءات ميزان المدفوعات (١٩٨٠- ١٩٩٠)

٦- التقرير الاقتصادي الموحد . (١٩٩٠- ٢٠٠٣)

٧- جيمس جوارتني و ريجارد استروب . ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن . عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي . دار المريخ للنشر الرياض . ١٩٩٩ .

٨- جمال عبد الناصر . المعجم الاقتصادي . دار أسامة للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠٠٦ .

٩- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الدائرة الاقتصادية ، للسنوات ١٩٨٠- ٢٠١٠

١٠- دستور جمهورية العراق . ٢٠٠٥

١١- وزارة المالية ، قانون الموازنة العامة ٢٠٠٤ . ٢٠٠٣ .

١٢- محمد سعيد فرهود . مبادى المالية العامة . جامعة حلب . سوريا . ١٩٧٩ .

١٣- محمد يونس . مقدمة في نظرية التجارة الدولية . الدار الجامعية . بيروت . ١٩٨٤ .

١٤- ممدوح الخطيب الكسواني . العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية . مجلة دراسات اقتصادية . السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية . المجلد (٣) . العدد(٦) . ٢٠٠١ .

١٥- محمد يونس . اقتصاديات دولية . الدار الجامعية . الاسكندرية . العراق . ٢٠٠٧ .

١٦- سعيد الطراونة . العلاقة السببية بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن ١٩٧٠- ٢٠٠٥ . . مجلة النهضة، المجلد (٨) . العدد (٤) .

١٧- سعيد عبود السامرائي . السياسة المالية في العراق . مطبعة القضاء . النجف الأشرف . الطبعة الأولى . ١٩٧٦ .

١٨- علاء جلوب فهد . الموازنة الفدرالية العراقية لعام ٢٠٠٧ . وزارة المالية . الدائرة الاقتصادية قسم السياسات الاقتصادية . بغداد . ٢٠٠٨ .

١٩- عبد السلام الادريسي . التحليل الاقتصادي الكلي . جامعة البصرة . ١٩٨٦ .

٢٠- عبد الفتاح العموص . النماذج التاليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الاسس النظرية والحالات التطبيقفية . مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد (٩) . ١٩٩٧ .

٢١- عبد جعفر مجيد الكرخي . الموازنة العامة للدولة . دار الكتب للطباعة والنشر . بغداد . ١٩٩٩ . ص٢٥

٢٢- خالد محمد السواعي و أنور احمد العزام . العجز التوأم في ظل المتغيرات المالية والنقدية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الأردن . المجلة الأردنية الاقتصادية . المجلد (٢) . العدد (٢) . ٢٠١٥

٢٣- خالد الخطيب واحمد سامية . أسس المالية العامة . دار وائل للنشر . الأردن . ٢٠٠٠.

٢٤- رمزي، زكي رمزي . الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث . دار سيناء للنشر . الطبعة الأولى . القاهرة . ١٩٩٢ .

٢٥- جمال عبد الناصر . المعجم الاقتصادي . دار أسامة للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠٠٦ .

٢٦- رمزي زكي . انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي . دار المدى للثقافة . دمشق . ٢٠٠٠ .

المصادر الاجنبية :

٢٧) Bernard Guilloche et Annie Kawecki, Economies international(commerce et macroeconomic), DUNOD, Paris, ,٢٠٠٩.

٢٨) Bernard Guilloche et Annie Kawecki, Economies international(commerce et macroeconomic), DUNOD, Paris, ,٢٠٠٩.

٢٩) Michael R. Darby . The Monetary Approach to the Balance of Payments University of California Los Angeles Working paper No ٩٤ . ١٩٧٧ .